١٦٥٦
٣٦١,٧
سا صف

مفهوم العمل الخيري والتطوعي

دراسة مقارنة
للقطاع غير الربحي
الغرض ، المنهجية ، التعريف ، التصنيف

تأليف
ليستر .م .سالامون
هيلموت .ك .أنهاير
معهد دراسات السياسات – جامعة جونز هوبكنز
الولايات المتحدة الأمريكية

تقديم وترجمة
بدر ناصر المطيري

الأمانة العامة للأوقاف
مركز المعلومات
رقم السجل: ١٥٨٨
رقم التصنيف: ٣٦١,٧
التاريخ: ١٤/١١/٩٨

العنوان الأصلي

A COMPARATIVE STUDY OF THE NON - PROFIT SECTOR PURPOSE , METHODOLOGY , DEFINITION AND CLASSIFICATION

المصدر

Researching The Voluntary Sector
(eds)Susan K.E. Saxon - Harrold And Jeremy Kendall,
Charities Aid Foundation, U.K. 1993,
pp. 179 - 195.

مقدمة

تعاني المكتبة العربية من نقص في المؤلفات التي تتناول بالشرح والتحليل والتأصيل مفهوم العمل الخيري والتطوعي وتوضح منهجيته خاصة تلك التي تتناول التجربة الغربية في هذا المجال ، ولذلك فإن الجهد الكبير والمشكور الذي بذله الأخ الأستاذ بدر ناصر المطيري في هذا الكتاب المترجم إلى اللغة العربية - عن مفهوم العمل الخيري والتطوعي والذي هو عبارة عن ملخص لنتائج البحث المقارن الذي قام به معهد دراسة السياسات في جامعة جونز هوبكنز بالولايات المتحدة الأمريكية - يمثل إضافة هامة وجادة تدعم المكتبة العربية وتوضح الطريق أمام المهتمين بشؤون العمل الخيري والتطوعي .

ولاشك في أن لهذا الكتاب أهمية خاصة بالنسبة للأمانة العامة للأوقاف والعاملين فيها باعتبارها مؤسسة فتية حديثة العهد نسبياً ، الخير رائدها ، وتسعى إلى تعميمه ونشره من خلال تفعيل دور الوقف ليستعيد دوره التنموي في المجتمع والذي تميز به عصر النهضة الإسلامية ، ويتسع المجال للعمل الخيري والتطوعي في هذا المضمار وتبرز الحاجة إلى تعريفه وتوضيحه وتحديد أغراضه ومنهجيته مع الوقوف على التجربة الغربية في مجال العمل التطوعي والخيري .

وختاماً ، نسأل الله أن يتواصل مثل هذا العطاء المثمر والمتميز الذي ينير الطريق ويوسع المدارك ويزيد المعارف .

والله ولي التوفيق

الأمين العام

عبدالمحسن محمد العثمان

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ،،،

نعيش في الكويت حالياً ومنذ التحرير من الغزو العراقي الغاشم في عام ١٩٩١ في مرحلة مراجعة وتقييم للذات والإمكانات والأولويات ، وتتسم هذه المراجعة بالنفس الهادىء والجنوح إلى الواقعية ، وقد أملت هذه المراجعة عوامل شتى خارجية وداخلية لسنا بصدد تعدادها وتحليلها في هذا الموقع .

وقد أبرزت هذه المراجعة الحاجة لإحداث تغيير داخلي وبالذات في مجال التنمية المجتمعية سياسياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وحشد طاقات كل القطاعات في المجتمع من باب المسئولية المشتركة لتحقيق هذا التغيير ، وبالتالي فلا مناص من الاهتمام بأدوات التغيير غير التقليدية (الحكومة والقطاع الخاص) وتجميع شتات المؤسسات الخيرية التطوعية التي تشكل في مجموعها القطاع الثالث أو المستقل أو التطوعي أو غير الربحي ، سيما وأنها كانت المبادرة تاريخياً في إحداث التغيير وتنمية المجتمع الكويتي في بداية القرن الحالي كتأسيس المدرسة المباركية في عام ١٩١١ والجمعية الخيرية في عام ١٩١٣ وغيرها من الشواهد .

هذا القطاع المتحرر من القيود التقليدية والمحددات التي تحكم تحركات ومساهمات القطاعين الآخرين ، مرشح ومدعو للعب دور فاعل في قيادة وإثراء التغيير الاجتماعي في تناسق كامل مع القطاعين الآخرين شريطة أن يكون تحرك مفردات هذا القطاع تحركاً واعياً يصدر عن ثقافة ومعرفة وتخطيط علمي مؤصل .

هذا الاستدعاء والاستحضار للقطاع الخيري ، أو أيا كان الاسم ، للإسهام في خدمة المجتمعات ليس قصرا علينا في الكويت بل أصبح ظاهرة عامة أملتها التطورات الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية وتعيشها بنفس القدر مجتمعاتنا العربية الاسلامية كما تعيشها المجتمعات الاوروبية والآسيوية مع فارق الخصوصية الحضارية .

خلاصة مانقوله إن الاستدعاء قد حصل وتم تجاوز مرحلة الاقتناع بها وقبولها أو رفضها فمشاركة القطاع في العمل لصالح المجتمع حقيقة ماثلة نعيشها حاليا كما عاشها وتفاعل معها أسلافنا إبان ازدهار الحضارة الإسلامية وترجموها بأشكال وصيغ راقية حتى بمقاييس العصر الحاضر ، وكما تعيشها المجتمعات المتقدمة حاليا وهي التي استطاعت تقنين وتنظيم أنشطة مؤسسات القطاع وقطعت في ذلك شوطاً طويلاً .

وتختلف المبررات وراء استدعاء القطاع واستنفار إمكاناته من مجتمع لآخر ، فهي في المجتمعات الصناعية غيرها عن المبررات في المجتمعات النامية التي تفتقر الخدمات الاساسية .

وبالنسبة لنا على المسرح العربي الاسلامي فاننا نعتقد ان الدور الذي يجب أن يقوم به القطاع يختلف أيضا من مجتمع لآخر بحسب اختلاف حظ كل مجتمع من الرقي والتطور .

إذن نحن نمر في المرحلة الثانية من مراحل مشاركة القطاع الخيري والتطوعي وهي مرحلة التأصيل العلمي والتقنين التشريعي والتوعية العامة والإحياء التنظيمي .

ونحن في الكويت نعيش ونشهد زخما متناميا ومتغيرات جذرية في هذا القطاع على مختلف الصعد ، فعلى الصعيد التشريعي صدر في مايو ١٩٩٤ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٤ بتعديل قانون الأندية وجمعيات النفع العام ، حيث سمح هذا التعديل

للقانون بإنشاء المبرات ونظّم عملها وفق ضوابط تصدر لاحقا ، ومن المتوقع أن يؤطر هذا القانون ممارسات واقعية يقوم الكثير من المحسنين من خلالها برصد أثلاثهم ووصاياهم لأغراض متنوعة ولاتخفى الانعكاسات المالية لمثل هذه الممارسات على إمكانات مؤسسات القطاع وأنشطته .

كما يجري حاليا دراسة مشروعي قانون الزكاة وقانون الوقف ويتوقع أن يسهم هذين القانونين في دفع وإثراء أنشطة القطاع الخيري وإحياء وتنظيم أشكال من المشاركة طالما كانت عفوية وعانت من الضعف في الفترات الماضية .

وعلى الصعيد التنظيمي فيمكن اعتبار إنشاء الأمانة العامة للأوقاف بموجب المرسوم رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٣ في نوفمبر ١٩٩٣ أكبر حدث في القطاع حتى الآن ، حيث من المتوقع أ تحدث أنشطتها تغيرات واسعة كماً ونوعاً في العمل الوقفي في الكويت .

وعلى الصعيد العلمي والإعلامي ، فقد تم تنيم العديد من الأنشطة العلمية مثل ندوة «**نحو دور تنموي للوقف**» و «**اللقاء السنوي الأول للأمانة العامة للأوقاف**» . كما تم نشر العديد من الإصدارات الهامة مثل كتاب «**كويت الخير**» الصادر عن بيت الزكاة ، إضافة إلى العديد من الترجمات حول التجارب الأجنبية في العمل التطوعي ومن ضمنها هذا الكتاب التي صدرت عن الأمانة العامة للأوقاف . وأعتقد أنه مازال في الجعبة الكثير في هذا المجال .

تأتي ترجمة هذا الكتاب (**مفهوم العمل الخيري والتطوعي : دراسة مقارنة للقطاع غير الربحي : الغرض ، المنهجية ، التعريف ، والتصنيف**) وهو ملخص لنتائج البحث المقارن الذي قام به معهد دراسات السياسات في جامعة جونز هوبكنز بالولايات المتحدة الامريكية ، كأحد أشكال الإسهام في التأصيل العلمي للعمل

التطوعي وبلورة مفاهيمه ليبنى عليها عند إجراء دراسة مسحية ميدانية لمؤسسات القطاع وأنشطتها . ففي الوقت الذي يستدعي فيه القطاع ومؤسساته للعب دور رئيسي في عمليتي التغيير والتنمية تصبح الحاجة إلى وضوح الرؤية فيما يقصد بهذا القطاع ومن ينضم إليه ومن لاينتمي إليه وفي التقسيم الداخلي لمؤسساته وأغراضها أشد ماتكون .

ويطرح الكتاب إشكالية اختلاف المسميات التي تطلق على القطاع ومنظماته وبالتالي المدولات التي تعنيها هذه المسميات وصولا إلى تصنيف المنظمات المندرجة ضمن مفردات هذا القطاع بحسب مجال النشاط .

وهذه الظاهرة ، أي اختلاف التسميات والمدلولات ، ليست قصراً على المجتمعات الاجنبية بل ظاهرة محلية تعيشها المجتمعات العربية حيث تتفاوت التسميات وبالتالي المدلولات التي تطلق على مؤسسات القطاع .

ومن الأسماء الدارجة بالعربية لهذا القطاع ، بالإضافة إلى الترجمات العربية للمسميات الأجنبية ، يكثر استخدام :

- الجمعيات الأهلية .
- جمعيات النفع العام .
- الجمعيات الخيرية .
- المنظمات غير الحكومية .
- المنظمات التطوعية .

ويزداد الاختلاف في الفهم لمدلولات هذه المسميات باختلاف المنطلقات الفكرية لمطلقيها ، ورغم قيمة البحث العلمية ودقة منهجيته إلا أنه في اعتقادي ، يتأثر

بالبيئة الغربية التي تعلي من شـأن القيم المادية ومن هنا جاء اختيار تسمية القطاع «غير الربحي» .

أعتقد أننا بحاجة لتحرير المصطلح والمفهوم ، كما يقال ، في سياق مشروع بحثي علمي على نفس النمط والمستوى يستوعب في دراسته كافة الممارسات الخيرة المؤسسية وغير المؤسسية المادية وغير المادية في مجتمعاتنا العربية الإسلامية ، يأخذ بعين الاعتبار الموروث الثقافي للحضارة الإسلامية ويبتعد عن اتخاذ تسميات عديمة الجذور في الوجدان والوعي المحليين واعتماد النقولات لأسماء ومسميات نشأت وتطورت في بيئات مغايرة .

باختصار لقد قصدت من وراء ترجمة هذا البحث القيم المختصر والمكثف تقديم إضافة ايجابية ، فيما أعتقد ،على صعيد التأصيل العلمي لمفهوم القطاع التطوعي ومؤسسات للإسهام في ترشيد هذه النقلة النوعية في القطاع داخل الكويت وخارجه .

وآمل أن يستثير هذا البحث همم الباحثين العرب والمسلمين في دراسة القطاع الخيري والتطوعي فكراً وفقهاً وممارسة ، تاريخاً وواقعاً ،محلياً وخارجياً . وتقديم نموذج عربي إسلامي في العمل الخيري والتطوعي لا نسخة عربية اللغة غربية الملامح .

سائلا المولى سبحانه التوفيق للجميع ، والله المستعان .

بدر ناصر المطيري

الكويت في :

٢٤ جمادى الآخرة ١٤١٥ هـ

٢٧ نوفمبر ١٩٩٤م

دراسة مقارنة للقطاع غير الربحي
الغرض ، المنهجية ، التعريف ، التصنيف (١)

خلاصـــة :

لم تعرف أهم الملامح الرئيسية للقطاع غير الربحي ، مثل حجمه وتركيبته الداخلية وتمويله وعلاقاته مع الحكومة وعلاقاته مع القطاع الخاص ، كما لم يتم تحديدها بطريقة تجريبية موثوقة إلا في بلد أو اثنين ، وحتى في هذين البلدين لم تكتمل المعرفة عنه وتحديد ملامحه .

ويأتي مشروع جامعة جونز هوبكنز (للبحث) المقارن في القطاع غير الربحي كجهد للتغلب على هذه المشكلة من خلال تحليل منظم لمنظور وهيكل وتمويل ودور القطاع غير الربحي على المستوى الدولي باستخدام مدخل مقارن واع .

لقد تم اختيار اثنى عشر بلدا لعمل المشروع ، من ضمنها ستة بلدان متقدمة هي : الولايات المتحدة الامريكية ، المملكة المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، وخمسة بلدان أقل تقدما وهي البرازيل ، غانا ، مصر ، الهند ، تايلاند ، وبلد واحد من وسط أو شرق أوروبا وهو هنغاريا .

وكما في سائر البحوث المقارنة فقد كان التحدي الأول أمام هذا المشروع أن يضع تعريفاً جوهرياً أو أساسياً لموضوع الدراسة ، وقد استقر رأي فريق الباحثين المشكل لهذا المشروع ، بعد استعراض العديد من البدائل ، على اختيار «تعريف بنيوي/ عملياتي» والذي يعرف القطاع غير الربحي بأنه «مجموعة المنظمات التي تتوفر

فيها خمسة مقومات أساسية ، فهي رسمية (الوضع القانوني) وخاصة ولاتوزع أرباحا وتحكم نفسها وتطوعية » .

والمهمة الحاسمة الثانية لهذا البحث المقارن هي أن يجد طريقة نظامية للتفريق بين الكيانات العديدة التي ينطبق عليها هذا التعريف ، كي يتم فرزها والمقارنة بينها ، وقد استعرض المشروع ، لهذا الغرض عددا من أنظمة التصنيف الموجودة ، واستقر الرأي على نظام يبنى على نظام التصنيف الصناعي القياسي للأمم المتحدة ، إلا أنه يتجاوزه في العديد من الطرق ليلائم المقومات الخاصة للقطاع غير الربحي في المجتمعات المتقدمة والنامية .

وفيما يلي نقدم ونصف «**التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية**» .

(International Classification of Non-profit Organisations. ICNPO) .

الذي تم التوصل اليه ، والذي يقسم القطاع غير الربحي إلي اثنتي عشرة «**مجموعة رئيسية**» وإلى اربع وعشرين «**مجموعة فرعية**» .

مقدمة :

تجري الآن في أنحاء العالم عملية رئيسية لإعادة تقييم دور الدولة – في الولايات المتحدة وغرب أوربا ، في الدول النامية الأسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية ، وأيضا في المعسكر الشيوعي السابق ، وقد دفع لعملية إعادة التقييم هذه ، عدم الرضا عن كلفة وفاعلية الاعتماد الكلي على الحكومة في التعامل مع تحديات الرعاية الاجتماعية والتنمية لزماننا هذا . وقد تم البدء بالعديد من المجهودات لإيجاد طرق بديلة للاستجابة لهذه المتطلبات ، وبغض النظر عن ايجابياتها وسلبياتها فان عملية التقييم هذه لدور الدولة قد أفادت في تركيز الاهتمام على مجموعة من المؤسسات التي طالما قدمت مساهمات كبرى للتخفيف من المشاكل الإنسانية في أنحاء العالم ، والتي تم تجاهلها بشكل كبير في مجالات الدراسة الأكاديمية والمناقشات العامة – وتمثل في مجموعها القطاع الخاص غير الربحي أو التطوعي .

لقد طُلب من هذا القطاع مؤخراً أن يشكّل بديلا للانفاق الحكومي في مجال الرعاية الاجتماعية في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (سالامون وابرامسون ١٩٨٢ وتايلور ، ١٩٩٢) ، وان يساعد في التغلب على عزلة الفقراء في فرنسا (كوشنر ، ١٩٩٠) ، ولنشر التعديدية في السويد ، وللمساعدة في تعزيز إنشاء «المجتمع المدني» لدى شعوب المعسكر السوفيتي .

كما أصبح يُنظر إلى المؤسسات غير الحكومية في العالم النامي أيضا ، كمحفز حاسم نحو خلق مدخل جديد للمشاركة القاعدية الملحة في مجهودات التنمية (درننغ ، ١٩٨٩ و آنس ١٩٨٧ وداربك ١٩٨٧) .

وقد تحدى كل من مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر وزراء المفوضية

الاقتصادية الأفريقية الافتراض القائم بأن جهد الدولة وحده كاف لأن يضمن بقاء أفريقيا وتنميتها ، وقد طالبوا بدلا من ذلك بإنشاء بيئة مقتدرة تتيح المجال للعمل الخاص الربحي وغير الربحي ، وقد جاء هذا التحدي في البيان المقدم للجلسة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو ١٩٨٦ وخصص للأزمة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا (مؤسسة آغاخان ، ١٩٨٧) .

إن استدعاء القطاع غير الربحي ليلعب دورا أكبر بكثير عما كان عليه الحال في الماضي القريب في كل انحاء العالم هو في الواقع أمر حقيقي ، رغم عدم عدالة القول بأن واضعي السياسات قد بدؤا ينظرون إلى القطاع غير الربحي بأنه يمثل العلاج للأزمات الظاهرة للاشتراكية والتنمية ودولة الرفاه ، وتكمن المشكلة هنا في أن هذه التوقعات المتزايدة حول المساهمات المحتملة للقطاع غير الربحي لاتعتمد على فهم واضح جدا لطبيعة هذا القطاع وحقيقة إمكاناته .

بل إنه حتى الملامح الرئيسية لهذا القطاع - حجمه ، وتركيبته الداخلية ، تمويله ، علاقته مع الحكومة وعلاقته مع القطاع الخاص - لم تعرف بشكل متماسك وتجريبي في أكثر من دولة أو دولتين ، وأيضا بدرجة غير كاملة ، لذا فالنتيجة أن يواجه واضعو السياسات والجمهور صعوبة في فهم الدور الحقيقي الذي تلعبه هذه المؤسسات ، وفي استيعاب المساهمة التي تستطيعها هذه المؤسسات أو ينبغي أن تقدمها في الحياة العامة ، وأسوأ من ذلك أن تغلف صورة القطاع بغشاوة من الخرافات ، يستند بعضها إلى أسس عقائدية تشوه الحقائق السائدة ، وتشوش على الجهود المبذولة في الفهم ، وتؤدي عادة إلى سياسات منحرفة .

إن تحسين مستوى المعرفة الأساسية بالقطاع غير الربحي على الصعيد الدولي في مثل هذه الظروف ، يصبح مطلبا عمليا ملحا وليس نظريا فقط .

ان تبني جامعة جونز هوبكنز البحث المقارن في القطاع غير الربحي (سلامون و انهاير ١٩٩٢أ) جاء ليسد هذه الحاجة .

وبشكل أكثر تحديدا ، فان هذا المشروع يستهدف تحقيق سبعة أهداف رئيسية :

١ - إيضاح المنظور والهيكل والقاعدة المالية للقطاع غير الربحي في عينة متنوعة من البلدان ، باستخدام منهج مقارن مترابط منطقيا .

٢ - فهم التطور التاريخي والوضع القانوني للقطاع غير الربحي في أنحاء متفرقة من العالم .

٣ - إيجاد أسس أصلب للسياسات العامة والخاصة حيال القطاع غير الربحي .

٤ - تعميق فهمنا النظري للقطاع غير الربحي والتعرف على العوامل المؤدية إلي قوة وضعف القطاع في بلدان وميادين مختلفة .

٥ - تحسين مستوى الوعي بهذا القطاع لدى قادة العامة والخاصة ولدى الجمهور .

٦ - تشجيع التفكير المثمر حول الدور الذي يمكن لهذا القطاع أداؤه في المستقبل .

٧ - خلق طاقة محلية لدفع هذا العمل إلى الأمام .

ان الهدف المركزي لهذا المشروع يتمثل في تجاوز الروايات الانطباعية التي ميزت النقاشات السابقة حول القطاع غير الربحي في دول مختلفة ، وعليه فان المشروع يسعى لجمع معلومات تجريبية منهجية إضافة إلى أنواع أخرى من المعلومات ، وفي الوقت الذي لاتمثل مثل هذه المعلومات كافة اهتمامات المشروع فانها بالتأكيد ستعطيه نكهة مميزة .

لقد بذلت العديد من الجهود لحشد تحليلات للقطاع غير الربحي في بلدان مختلفة

(انظر جيمس ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ وآنهاير وسيبل ، ١٩٩٠ وماكارثي وهوجكنسون وسوماريوالا ، ١٩٩٢) .

إلا أن معظم مجموعات الأعمال هذه قد طورها دارسين أفراد ، باستخدام مناهجهم وتعريفاتهم وطرق المعالجة الخاصة بهم ، ويختلف مشروع البحث المقارن للقطاع غير الربحي الذي تقوم به جامعة جونز هوبكنز عن هذه المجهودات الأخرى باستخدامه معالجة مقارنة وصريحة بدرجة أكبر ، مركزا على دراسة شريحة عريضة من البلدان ، ومستفيدا من التعريف العام ومستخدما منهجية ومعالجة متماسكة .

وتتميز هذه المعالجة بايجابيات عديدة مقارنة مع المجهودات الوطنية المنفصلة ، من ضمن هذه الايجابيات :

١ - تحقيق كفاءة أكبر وبكلفة أقل نتيجة مركزية بعض الأعمال التحليلية الجوهرية .

٢ - تحقيق وضوع أكثر نتيجة المعالجة المنهجية لفوضى الاصطلاحات والتعريفات والتي طالما أعاقت المقارنات المفهومة في هذا الميدان .

٣ - إتاحة فرص تبادل المعلومات عبر الحدود الوطنية .

٤ - وضوح أكبر في الرؤية للقطاع نتيجة حجم العمل والاهتمام الدولي الذي سيظهره .

لقد تم اختيار اثنى عشر بلدا للمرحلة الأولى لعمل المشروع على الأقل ، وتتضمن قائمة البلدان هذه ستة دول متقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا) وخمسة بلدان أقل نموا (البرازيل ، غانا ، مصر ، الهند ، تايلاند) وأحد بلدان شرق أو وسط أوربا (هنغاريا) .

واختيرت البلدان المتقدمة لتقدم مجموعة متنوعة من التجارب مع المؤسسات غير الربحية في مجتمعات صناعية متقدمة أساساً ، وهكذا نجد في الطرف الأول الولايات المتحدة وتمثل مجتمعا ذا إسهامات حكومية محدودة نسبيا في مجال الرعاية الاجتماعية ، واعتماد واسع على المؤسسات غير الربحية ، وفي الطرف الآخر نجد فرنسا وإيطاليا وتمثلان شكلا أكثر تطورا «**الدول الرفاه**» مع إسهام محدود للقطاع الخاص .

واليابان أقرب ماتكون إلى فرنسا وإيطاليا ، ولكن بفارق هام يتمثل في المشاركة الجماعية (المؤسساتية) في توفير الخدمات الإنسانية بشكل أوسع بكثير ، بينما تمثل كل من ألمانيا وبريطانيا نموذجا مشتركا - نجد بريطانيا فيه أقرب ماتكون للنمط القاري بسبب نظامها الشمولي في توفير تسهيلات «دولة الرفاه» بينما تكون ألمانيا أقرب إلى النمط الأمريكي بسبب الاعتماد الحكومي الواسع على المنظمات غير الربحية في تقديم الخدمات الممولة من الدولة .

وقد روعي في اختيار الدول الخمس النامية أن يكون كل منها بلداً رئيسيا في الإقليم الجغرافي ضمن الأقاليم الجغرافية الرئيسية في العالم وتمثل المجموعات الدينية الرئيسية كذلك .

فالبرازيل من أمريكا الجنوبية وغانا من أفريقيا ومصر من العالم العربي والهند من شبه القارة الأسيوية (قد يقصد الكاتب - الهندية) وتايلاند من جنوب شرق آسيا . وسوف يقتصر بتناول هذه البلدان النامية الخمس ويركز على اعطاء صورة عامة للقطاع في كل منها دون الدخول في تفاصيل إحصائية له مثلما سيتم في البدان الأخرى ، ويرجع السبب في ذلك إلي محدودية البيانات المتوفرة . وأخيرا ، فقد تم اختيار هنغاريا في شرق أوربا لتدخل ضمن المشروع لأنها تمثل أكثر البلدان تقدما في مجال تنمية القطاع غير الربحي .

تعريف القطاع غير الربحي [٢]

تظهر الحاجة الماسة لتحديد أوضح للقطاع غير الربحي وذلك عند النظر إلى المصطلحات المتنوعة المستخدمة في وصف هذه المجموعة من المؤسسات ، فيستخدم حاليا لوصف هذه المؤسسات عدد كبير من المسميات مثل «القطاع غير الربحي » و«القطاع الخيري» و«القطاع المستقل» و «القطاع التطوعي» و«القطاع المعفي من الضرائب» و «المنظمات غير الحكومية NGO.s » و «قطاع الجمعيات Associational Sector » و «الاقتصاد الاجتماعي Economie Sociale » والعديد من المسميات الأخرى ، وقد أوضح سالامون (١٩٩٢) إلى أن كل مصطلح من هذه المصطلحات يعكس ويبرز جانبا من الحقيقة التي تمثلها هذه المنظمات على حساب إيضاح الجوانب الأخرى ، ولذلك ، فإن كل منها يعتبر مضللا بشكل جزئي على الأقل ، فعلى سبيل المثال :

- إن تسمية القطاع الخيري تؤكد على الدعم الذي تتلقاه هذه المنظمات من التبرعات الخيرية والخاصة ، لكن الإسهامات الخيرية الخاصة لاتشكل المصدر الوحيد أو حتى الرئيسي لإيراداتها .
- وتسمية القطاع المستقل تؤكد على الدور الهام الذي تلعبه هذه المنظمات «كقوة ثالثة» خارج نطاق الحكومة والقطاع الخاص ، لكن هذه المنظمات أبعد ماتكون عن الاستقلالية ، فهي تعتمد في مواردها اعتمادا كبيرا على الحكومة والقطاع الخاص .
- وتسمية القطاع التطوعي تؤكد على المشاركة الهامة للمتطوعين في إدارة وتشغيل هذا القطاع ، لكن قدرا كبيرا من نشاط المنظمات في هذا القطاع وفي العديد من البلدان لايقوم به المتطوعون على الإطلاق بل يقوم به موظفون مدفوعو الأجر .

- وتسمية القطاع المعفي من الضرائب تؤكد على حقيقة أن منظمات هذا القطاع معفاة من الضرائب بموجب القوانين الضريبية في العديد من البلدان ، لكن هذه العلاقة تثير سؤالا حول ماهية الشروط المؤهلة لهذه المنظمات لكي تحظى بهذه المعاملة ، وإضافة إلى ذلك فليس من المفيد المقارنة بين تجربة بلد معين وتجربة بلد آخر ، لأن كل تجربة تعتمد على النظام الضريبي الخاص لكل بلد .

- وتسمية المنظمات غير الحكومية تستخدم لوصف تلك المنظمات في العالم النامي ، ولكنها تشير إلي جزء فقط مما يعتبر قسما من هذا القطاع ، وهذا الجزء هو المنظمات المشتغلة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتحديد على المستوى القاعدي .

- ومصطلح الاقتصاد الاجتماعي يستخدم لوصف مجموعة عريضة من المنظمات غير الحكومية في فرنسا وبلجيكا وبشكل متزايد في أوساط مؤسسات الجماعة الأوروبية ، لكنه يشتمل على مجموعة عريضة من المنظمات التي تدار تجاريا مثل شركات التأمين التعاوني وبنوك الادخار والتعاونيات ومنظمات التسويق الزراعي والتي يمكن اعتبارها جزءا من قطاع الأعمال في أغلب أنحاء العالم .

- وحتى مصطلح القطاع غير الربحي والذي سنستخدمه بشكل عام هنا ، لايخلو من مشاكل ، فهذا المسمى يؤكد حقيقة أن هذه المنظمات لم تؤسس لتدر ربحا على مالكيها ، لكن هذه المنظمات تحقق أرباحا في بعض الأحيان بمعنى أنها تدر عوائد تفوق مصروفاتها في عام معين .

أنواع التعريف :

مع أخذ عناصر التنوع وتشابك المصطلحات الذي وصفناه آنفا بعين الاعتبار ، فلاعجب أن يظهر لاحقا مفهوم واضح لاغموض فيه للمساحة الاجتماعية خارج نطاق السوق والدولة ، كيف إذن ، سننتقل من هذا الواقع المتنوع إلى تعريف مترابط «للقطاع الثالث» ؟ يتوفر لحسن الحظ العديد من أنواع التعريفات البديلة للقطاع غير الربحي في الأدبيات الموجودة ، كل منها تنطلق من أساس مختلف شيء ما لتمييز منظمات القطاع الثالث عن غيرها .

وسنعرض في هذا القسم أربعة أنواع من التعريفات قبل الحديث في قسم لاحق عن كيفية الاختيار من بينها .

التعريف القانوني :

لعل نظام تعريف القطاع غير الربحي الأكثر تأكيدا ووضوحا هو مانص عليه قانون البلد المعني ، فمعظم دول العالم تمتلك تشريعات قانونية لتصنيف المنظمات التي تندرج ضمن نطاق القطاع غير الربحي أو الثالث ، ففي الولايات المتحدة ، علي سبيل المثال تم تعريف المنظمات غير الربحية قانونا بأنها كيانات مؤسسية Incorporated Entities مؤهلة للإعفاء من ضريبة الدخل الاتحادية (الفيدرالية) والتي نصت عليها أي من الفقرات الستة والعشرين من قانون الدخل الوطني Internal Revenue Code (هوبكنز ، ١٩٨٧) . وتتنوع هذه المنظمات لتشمل جمعيات الدفن واتحادات العمل وأندية الحدائق ومؤسسات «خيرية أو تربوية أو دينية أو علمية» وكلها تمثل جزءا من القطاع غير الربحي ، والدارسين الذين يستخدمون هذا التعريف القانوني يستطيعون كنتيجة لذلك تركيب قوائم دقيقة أو معقدة في بعض الأحيان للمنظمات التي تندرج ضمن هذا القطاع (انظر سيمون ، ١٩٨٧) . وتحت هذا النوع من التعريفات فإن المنظمة غير الربحية هي مايحددها قانون البلد المعني بما في ذلك سوابق الأحكام القضائية .

التعريف الاقتصادي المالي :

هناك نوع ثان من التعريف للقطاع غير الربحي يؤكد على مصدر الدخل للمنظمة وليس على الشكل القانوني لها ، وهذا المعيار هو الذي أخذ به نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية UN -System of National - Accounts -SNA وهو مجموعة المعاهدات التي تبنتها الحكومات في أنحاء العالم لبيان الدخل الوطني رسميا ، ويقسم نظام الحسابات الوطنية النشاط الاقتصادي إلي أربعة قطاعات هي : القطاع غير الربحي ، وقطاع الأعمال أو الخاص ثم القطاع الحكومي وأخيرا القطاع الأسري أو المنزلي (الأمم المتحدة ، ١٩٦٨) (٣) .

إن المعاملات المالية التي تغلب على عمليات كل قطاع هي التي تميزه عن القطاعات الأخرى . . وهكذا فإن قطاع الأعمال أو الاستثمارات يعرف بأنه «إنشاء المؤسسات التي يتم تمويل نشاطاتها من خلال انتاج البضائع والخدمات للبيع في السوق بسعر يحدد طبيعيا ليغطي كلفة الانتاج (الأمم المتحدة ، ١٩٦٨) ، والحكومة تنتج بضائع وخدمات «غير سوقية Non - Market » مدعومة بالضرائب على المواطنين .

إن العلامة المميزة للقطاع غير الربحي عن غيره من القطاعات طبقا لهذا التعريف ، هي أن المؤسسات التي تقع ضمن هذا القطاع يأتي أغلب دخلها من الرسوم ومساهمات أعضائها ومشجعيها وليس من مبيعات البضائع والخدمات في السوق ، وتبعا لذلك فإن نظام الحسابات الوطنية يصف هذه المنظمات بأنها غير ربحية تخدم الأسر ، ليؤكد على أن هذه المنظمات تحصل على أغلب دخلها من التبرعات الخاصة من الأفراد والأسر ، وقد وصل الأمر بهذا النظام إلى أن يعتبر المنظمات التي تمثل الأجور وعوائد المبيعات التجارية لمنتجاتها وخدماتها نصف مدخولها أؤ أكثر ، يعتبرها

جزءا من قطاع الأعمال ، بغض النظر عن شكلها أو وضعها القانوني [٤] . وبنفس المقاييس التي اعتمدها نظام الحسابات الوطنية فان أي منظمة تستلم نصف دخلها أو أكثر من الحكومة ، تعتبر وفق هذا النظام جزءا من الحكومة بغض النظر عن هويتها الخاصة ، ويقتصر تعريف المنظمة غير الربحية وفق هذا النظام على تلك المنظمات التي تشكل التبرعات الأسرية نصف دخلها أو أكثر .

التعريف الوظيفي :

هو نوع ثالث من أنواع تعريف القطاع غير الربحي يؤكد على الوظائف أو الأغراض التي تؤديها هذه المنظمات في هذا القطاع ، ولهذا عرف أونيل (١٩٨٩) منظمات القطاع غير الربحي بأنها «منظمات خاصة تخدم غرضا عاما» ، بمعنى قضية متصلة «بخير المجتمع» ، ولعل أكثر العبارات شمولا لهذا التعريف ماتضمنته مقدمة قانون الاستعمالات الخيرية لعام ١٦٠١ - Statute of Charitable Uses of 1601 في انجلترا (بيكاردا ، ١٩٧٧) ، ويعرف مصدر أكثر حداثة القطاع العالمي غير الربحي بأنه مؤلف من منظمات وظيفتها «خدمة السكان غير المخدومين أو المهملين ، لتوسعة مدى الحرية ولتفجير طاقات الناس ، والاشتغال في تأييد أو الدفاع عن التغيير الاجتماعي وتقديم الخدمات» (ماكارثي ، هوجكنسن و سوماريوالا ، ١٩٩٢) .

التعريف البنيوي / العملياتي:

مجموعة أخيرة من التعريفات تؤكد على البنية والعمليات الأساسية للمنظمة وليس على الغرض أو مصدر دخلها ، وقد تم تقديم مجموعة واسعة من الملامح البنيوية كصفات محددة لمفهوم القطاع غير الربحي(انظر على سبيل المثال ، هاتش ١٩٨٠ ، برنتون ١٩٨٥ ، هانزمان ١٩٨٧) ، وتختلف هذه الملامح الفعلية الداخلة ضمن التعريف البنيوي/ العملياتي للقطاع غير الربحي ، تبعا لذلك ، وبناء على مدخلات المشاركين المحليين في مشروع البحث المقارن للقطاع غير الربحي بجامعة

جونز هوبكنز فقد تم التعرف على خمسة ملامح هي الأكثر بروزا [٥] ، وباستخدام هذه الملامح الخمسة الأساسية فقد تم تعريف القطاع غير الربحي بأنه مجموعة المنظمات :

- الرسمية التي تمت مأسستها * إلى حد ما ، والمهم هنا أن تحوي المنظمة جزءا من الطبيعة المؤسسية والتي تترجم في بعض البلدان على شكل نظام أساسي وعند عدم توفر التأسيس القانوني للمنظمة فإن الحقيقة المؤسسية يمكن أن تظهر بطرق أخرى- كأن يكون لها اجتماعات أو قواعد اجرائية نظامية أو مسئولين نظاميين ، أو توفر درجة من الديمومة التنظيمية ، إن التجمعات العفوية البحتة وغير الرسمية والتجمعات المؤقتة لمجموعة من الناس لايمكن اعتبارها جزءا من القطاع غير الربحي بموجب هذا التعريف ،رغم الأهمية المحتملة لهذه الاجتماعات في حياة الناس ، وبخلاف ذلك فإن مفهوم القطاع غير الربحي يصبح غامضا بدرجة كبيرة ويتعذر الإلمام به والتحقق منه .

- الخاصة ، بمعنى أنها منفصلة مؤسساتيا عن الحكومة ، فمنظمات القطاع غير الربحي ليست جزءا من الجهاز الحكومي ولاتديرها مجالس إدارات يغلب على مسئولي الحكومة تشكيلها ، ولايعني هذا عدم تمتع هذه المنظمات بدعم حكومي هام ، كما لايعني عدم مشاركة مسئولي الحكومة في مجالس إداراتها ، والمعيار هنا أن منظمات القطاع غير الربحي هي بالأساس مؤسسات خاصة في بنيتها الأساسية .

- التي لاتوزع أرباحا ، بمعنى أنها لاتعيد الأرباح المحققة إلى مالكيها أو مديريها ، وللمنظمات غير الربحية الحق في تجميع الأرباح في سنة بعينها ، لكن هذه الارباح

* أي تلك التي تعمل بشكل مؤسسي ، وتمت استعارة هذا المصطلح من الباحث عبدالحليم زيدان (ندوة مستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل) - الكويت - ١٩٩٣ . (المترجم) .

يجب توظيفها لخدمة الغرض الأساسي للجمعية وعدم توزيعها على مالكي المنظمات أو هيئتها الحاكمة (الإدارية) . وبهذا المعنى فإن المنظمات غير الربحية تعتبر منظمات خاصة لم تنشأ اساسا لتحقيق ارباح ، وهذا الفارق هو الذي يميز المنظمات غير الربحية عن مثيلاتها في القطاع الخاص أو قطاع الأعمال .

- **الحاكمة لنفسها** ، بمعنى أنها مؤهلة للتحكم في نشاطاتها ، وتوجد للمنظمات غير الربحية إجراءاتها الخاصة بها لإدارة شئونها ولايتم إدارتها من قبل كيانات خارجية .

- **التطوعية** ، بمعنى أن هناك درجة معقولة من المشاركة التطوعية في تنفيذ أعمالها ، إما في التنفيذ الفعلي لأنشطة المؤسسة أو في إدارتها ، ولايعني هذا أن كل الدخل أو غالبيته يجب أن يأتي من التبرعات الطوعية ، كما لايعني أيضا أن تكون غالبية العاملين من المتطوعين ، إن وجود بعض الجهود التطوعية حتى لو تمثل في مجلس الإدارة المتطوع يكفي ليضفي شيئا من صفة التطوعية على المنظمة .

ولسنا بحاجة لأن نقول بأن الشروط الخمسة التي تم تحديدها في هذا التعريف البنيوي/ العملياتي تختلف في درجاتها ، فبعض المنظمات ينطبق عليها أحد هذه المعايير أكثر من غيره ، وعلى المنظمة التي تصنف كجزء من القطاع غير الربحي وفق هذا التعريف أن تتوفر فيها كل هذه المعايير الخمسة بدرجة معقولة .

اختيار أفضل التعاريف :

لكل من هذه التعاريف ايجابياته وسلبياته ، فكيف نختار أنسب مدخل للتناول؟ وما المعايير التي يجب استخدامها للتفريق بين التعاريف الأكثر أو الأقل انتاجية ؟

معايير التقييم :

يمكن الحصول على إجابة مثمرة لهذه التساؤلات في مؤلف كارل دويتش (١٩٦٣) الذي يحدد فيه ثلاث معايير رئيسية للاختيار بين النماذج في العلوم الطبيعية

والاجتماعية ، وهذه المعايير هي الاقتصاد ، والأهمية والقدرات الايضاحية أو التنبؤية[٦] .

وهكذا فان أفضل النماذج بالنسبة لدويتش ، هو الأكثر اقتصادا في المقام الأول ، بحيث يحد د الأرجه الحاسمة حقيقة للظاهرة أو العملية ليظهر صورة للحقيقة أبسط من الحقيقة نفسها ، وثانيا ، فإن النموذج الأفضل هو الذي له أهمية أكبر بحيث يركز الاهتمام على جوانب وعلاقات لم تكن واضحة سابقا ، أو ليست هامشية ؛ وأخيرا ، فإن النموذج الأفضل هو الذي يمتلك قدرات توضيحية أو تنبؤية أكبر ، وهذا المعيار هو أكثر المعايير الثلاثة تعقيدا ، ولكي يكون النموذج تنبؤيا فلابد أن يمتلك دقة بالغة Rigour وثراء مركبا Combinatorial Richness وطاقة تنظيمية Organising Power ، والدقة البالغة تعني قدرة النموذج على إعطاء إجابات فريدة بغض النظر عمن يستخدمه ، والثراء المركب يشير إلى مجموعة الفرضيات التي تتولد عن النموذج ، أي عدد من الملامح والعلاقات المثيرة للاهتمام التي يحددها ، والطاقة التنظيمية تتكون من قدرة نموذج أو مفهوم ما على تفسير عمليات خلاف تلك التي طرح أساسا لتفسيرها ، أي قدرته على ايضاح ظاهرة جديدة .

تطبيق المعايير :

إن الأنواع الأربعة لتعريفات القطاع غير الربحي التي تم تحديدها آنفا لها ايجابيات وفق هذه المعايير الأساسية الثلاثة ، لكن يبقى التعريف البنيوي / العملياتي ذو ايجابيات أكثر وسلبيات أقل .

ولعل التعريف القانوني هو الأكثر دقة من بين كافة التعريفات ، لأن المزاوجة بين لغة التشريع والتفسير القانوني توفر مسارا محددا يوضح الكيانات التي تنتمي إلى القطاع غير

الربحي على الأقل ، لكن المشكلة هنا أن هذه التعريفات تنقصها تماما عناصر الاقتصاد والقدرة التنظيمية ، فهي تفتقر إلى الاقتصاد لأن التعريفات القانونية عادة ماتكون مغلفة ومختلطة بالأحكام القضائية والتفسيرات التنظيمية والفهم غير الرسمي ، وعادة مايتحول البحث عن معنى لما يبدو صياغة قانونية مباشرة إلى مهمة صعبة ، وأخطر من هذا بطبيعة الحال فقدان القدرة التنظيمية التي تميز هذه التعريفات ، ويحدث هذا لأن التعريفات القانونية تكاد تكون بحكم طبيعتها خاصة بكل بلد على حدة ، ويمكن التأكيد هنا على أن بعض المفاهيم القانونية تنتقل عبر الحدود مثل مفهوم «الخيري» في القانون الإنجليزي العام الذي تغلغل في كثير من القوانين الأمريكية والكندية والإيرلندية والأسترالية ، لكن الدلالات المحددة المرتبطة بكلمات مماثلة يمكن أن تنحرف بشكل واسع مع الوقت ، ولذا فإن مسئولية تحديد ماهو «خيري» في إنجلترا منوط بأحكام مفوضية العمل الخيري ، وأكثر من ذلك ، فإن «الجمعيات الخيرية» كما عرفها القانون تمثل نوعا واحدا من منظمات القطاع غير الربحي في المملكة المتحدة أما الوضع القانوني لما عداها من المنظمات فيعتبر ضبابيا (كندال ، ناب ، باتون توماس ، ١٩٩٢) .

بل والأصعب من ذلك ، استخدام هذا النوع من التعريف في بلد مثل اليابان ، حيث تتميز المعاملة القانونية للمنظمات غير الربحية بالضيق الشديد ، فالقانون هنا يسمح بقيام منظمات النفع العام أو ماتسمى باليابانية (كويكي هوجين Koeki Ho-jin) ولكنها ليست كلها مؤهلة للتمتع بمعاملة ضرائبية خاصة ، لأن هذه المعاملة تنظمها عادة قوانين أخرى متخصصة في حقول معينة من حقول السياسات والتي تحدد فئات كافية للأغراض العامة كي تحصل على ميزات ضريبية خاصة ، في مثل هذه الظروف فإن التعريف القانوني يصبح عديم الفائدة لأغراض المقارنة بشكل عام .

يشترك التعريف الاقتصادي/ المالي مع التعريف القانوني في نفس القدر من الدقة البالغة بالإضافة إلى ذلك بمستوى عال من الاقتصاد والقدرة التنظيمية ، وهذا النموذج على سبيل المثال الذي يستخدمه نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية قادر على

إعطاء إجابات محددة عن حجم ومنظور القطاع غير الربحي في كل بلد من بلدان العالم تقريبا ، ويقوم هذا العمل بمعايير أساسية قليلة ، إلا أن المشكلة في الأهمية والثراء المركب ، أما فيما يتعلق بالأهمية فإن هذا التعريف يقصر القطاع غير الربحي على مجموعة المؤسسات التي يمكن وصمها بالهامشية وفق أغلب المؤشرات المستخدمة حاليا ، وبموجب تعريف الأمم المتحدة ، على سبيل المثال ، فإن أغلب المنظمات التي تعتبر حاليا جزءا من القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة يمكن تصنيفها ضمن قطاعات أخرى (لأنها تحصل على أكثر من نصف دخلها من الحكومة أو من الأجور أو من رسوم الخدمات) ، يصدق هذا الوصف على أغلب الجامعات والمستشفيات ومؤسسات الفنون ومقدمي الخدمات الاجتماعية ، وبهذا التضييق تتبقى ضمن القطاع غير الربحي أشباه هامشية لجوهره الحقيقي وهي منظمات تدعم التبرعات الخيرية نصف ميزانيتها أو تزيد ، وفق الشروط التي سبق ذكرها فإن هذا التعريف يهدم بالضرورة تعريف القطاع غير الربحي ويحصره ليصبح ضمن تعريف الإحسان الخاص Private Philanthropy ، وفي هذا السياق فإنها تخفض الثراء المركب الذي يحويه المفهوم أي مدى العلاقات المثيرة للاهتمام التي ينطوي عليها ويبرزها ، بموجب هذا التعريف فإن العديد من أهم نقاط الالتقاء بين القطاع غير الربحي والقطاعات الأخرى في الحياة الاجتماعية سيتم استبعادها بالضرورة : فالمنظمات غير الربحية التي تعمل في مثل هذه العلاقات بدرجة هامة ستعامل ببساطة ، وفق هذ االتعريف ، على أنها جزء من هذه القطاعات وليست جزءا من القطاع غير الربحي على الإطلاق .

والتعريف الوظيفي له مجموعته المختلفة جدا من الايجابيات والسلبيات ، هذا النوع من التعاريف يشبه المدخل القانوني من وجوه عدة ، إلا أنه يتعدى تقنينات معينة في بلدان معينة ليحدد مبادىء أساسية بعينها حول أنواع الأغراض التي تضفي بموجبها البلدان المختلفة صفة غير الربحية على من يسعى لتحقيقها ، وهكذا فإن هذا

المدخل يحوي قدرة تنظيمية أعظم مما يحويه المدخل القانوني لأنه يستطيع بسهولة أن يتجاوز الحدود بين الدول ، لكن المشكلة تكمن في أن امتلاك عنصر القدرة التنظيمية يكون على حساب عناصر الاقتصاد والدقة البالغة والثراء المركب .

المدخل الوظيفي ينقصه الاقتصاد لانه يتطلب وضع قوائم طويلة لأنواع الأغراض التي تؤهل المنظمات للحصول على الوضعية غير الربحية ، والقوائم التي يحتويها قانون الاستعمالات الخيرية البريطاني هي أحد الأمثلة على ذلك ، ويفتقر هذا المدخل في نفس الوقت إلى شكل من أشكال الدقة لأن بعض الفئات الوظيفية الأساسية غالبا ماتكون غامضة والبعض الآخر تتسم بالحساسية الزمنية العالية ، إن خدمة «الصالح العام» على سبيل المثال مفهوم صعب التحديد بشكل دقيق وقد يعتمد على نظرة الملاحظ ، فجمعية المحامين قد تكون قوة فاعلة لضمان حقوق الأفراد في مصر وهي بهذا تكون أداة لرعاية المصالح الشخصية لأعضائها من القانونيين في الولايات المتحدة وبذلك تعتبر أداة للصالح الخاص فقط .

إن إدراج هذا النوع من المنظمات في شريحة واحدة واستبعادها من شريحة أخرى قد يسبب فوضى كبيرة ، ومع ذلك فإن تعريفات الصالح العام تتغير مع الزمن ، فمنظمة ويكس Weeks Organisation على سبيل المثال تعتبر خيرية في إنجلترا في العصور الوسطى لأنها تقوم بتوزيع القضبان الحديدية Faggots التي تستخدم في حرق الهراطقة ، لكن قليلون جدا قد يرون أن هذا النشاط خيري اليوم ! .

وأخيراً فإن هذا المدخل يفتقر إلى عنصر الثراء المركب لأنه يميل أحيانا إلى إغفال أنواع معينة من الكيانات التي تعتبر بشكل عام جزءا من القطاع غير الربحي في أنحاء معينة من العالم ، ولكنها لاتضمن عادة في قوائم الأغراض الخيرية أو غير الربحية ، من هذه الأنواع ، الأنشطة الفنية ، والثقافية ، والترفيهية ، والرياضية ، والأنشطة الأخرى التي لاتستهدف عادة الفقراء أو المحرومين ، إضافة إلى منظمات تنموية معينة قد تبدو منغمسة في الأنشطة التجارية أكثر من المعتاد مقارنة مع الكيانات التي حددها التعريف الوظيفي .

التعريف البنيوي / العملياتي يتحاشى الوقوع في العديد من هذه السقطات ، فهذا المدخل يتميز باقتصادية وأهمية نسبيتين ، كما يحوي قدرا من الثراء المركب والقدرة التنظيمية ، أما مايخص اقتصاديته ، فهذا المدخل يعرف مجموعة واسعة من المنظمات من خلال خمسة خصائص أساسية تتوفر فيها ، وفوق ذلك فان الكيانات التي تم تعريفها كجزء من القطاع غير الربحي بعيدة عن الهامشية ، ففي دول كدول العالم النامي ، حيث يتم بفاعلية تعريف القطاع غير الربحي على أنه مجموعة المنظمات غير الحكومية ، فإن هذا التعريف يمكن أن يفيد في توسعة مدى الاهتمام من خلال إبراز التشكيلة الواسعة من المنظمات التي تشترك مع منظمات التنمية في ملامح أساسية ومشتركة ، ولهذا السبب فإن هذا المدخل يتمتع بثراء مركب بدرجة كبيرة بحيث يسمح بفحص تشكيلة عريضة من المميزات والملامح . وفي الواقع ، يسمح هذا التعريف بتركيز الاهتمام على مجموعات فرعية من القطاع غير الربحي ذات اهتمام خاص إذا استخدم نظام تصنيف مناسب ، فيمكن على سبيل المثال فصل منظمات «الخدمة العامة» عن منظمات «خدمة الاعضاء» (سالامون ، ١٩٩٢) ، أو المنظمات الدينية التعبدية عن غيرها . هذا المدخل يتمتع بقدرة تنظيمية معتبرة لأنه غير مقصور على بلدان معينة أو مجموعات نوعية ولكنه يعرف مجموعة المنظمات التي تشترك بصفات بنيوية وعملياتية معينة بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو مجال نشاطها .

وهذا لايعني بطبيعة الحال القول بأن هذا المدخل يخلو من المآخذ ، فبمقارنته مع التعريف الاقتصادي يظهر افتقاره إلى الدقة البالغة لصعوبة تطبيق بعض المعايير البنيوية العملياتية بشكل دقيق ، ففي اليابان على سبيل المثال ، فإن العديد من المنظمات التي تعامل عادة على أنها جزء من القطاع غير الربحي يشارك في مجالس إداراتها مسئولون حكوميون متنفذون وغالبا مايهيمنون على شئون المنظمة رغم أنهم لايشكلون أغلبية في مجلس الإدارة ، هل يعني هذا أنهم رسبوا في اختبار «معيار غير

الحكومي» ؟ وقد يتطلب معرفة حقيقة الواقع مقابلة أعضاء مجالس إدارة المنظمات لكي يتم الحصول على إجابة دقيقة . وعلى نفس الصعيد تثور مخاوف حول درجة التحكم التي يحدثها التمويل الحكومي للمنظمات غير الربحية ، فالمنظمة المنفصلة مؤسساتيا عن الحكومة رغم أنها تحصل على ٨٠ إلى ٩٠ ٪ من إيراداتها من الحكومة قد تفشل في اختبار «معيار غير الحكومي» حقيقة إن لم يكن نظريا ، على الرغم من أن الادلة على هذه المسألة تثير بأن التمويل ينتج تحكما في واقع الأمر أقل مما يعتقد (٧) .

إضافة إلى ذلك ، فإنه في حين أن المدخل البنيوي/ العملياتي أكثر اقتصادا من بعض التعريفات الأخرى إلا أنه أيضا أقل من آخرين ، إذ يحتاج إلى خمسة معايير معقدة ليصف القطاع غير الربحي .

وأخيراً فإن التعريف البنيوي/ العملياتي لايخلو من الحالات الحدودية المثيرة للإشكال ، وأحد أكثر هذه الحالات إشكالا هي فئة منظمات وتعاونيات التنمية مجتمعية المنشأ في الدول النامية ،والجماعات منخفضة الدخل في العالم النامي ، وقد يصل بها الحال إلى درجة أن هذه المنظمات تسعى لتحفيز النشاط الاقتصادي وتوزيع الأرباح الناتجة على الجماعات التي تحكم هذه المنظمات ، وبذلك تكسر القيد الذي تضمنه التعريف البنيوي / العملياتي الذي يتم بموجبه استبعاد المنظمات التي توزع أرباحا ، وقد يكون من المقبول اعتبار هذه المنظمات جزءا من القطاع غير الربحي طالما أن هدفها الرئيسي هو تحسين أحوال الجماعات وليس توزيع الأرباح بحد ذاته .

رغم هذه المصاعب ، مقارنة مع الخيارات الأخرى ، يبقى هذا التعريف يقدم ايجابيات أكثر وسلبيات أقل وبالأخص على صعيد العمل عبر الدول .فهو يجعل تعريف القطاع غير الربحي ممكناً عن طريق التجريب دون الحاجة إلى التحقيق في كل منظمة ، وهو يدخل ضمن القطاع مجموعة واسعة من المنظمات المتصلة دون أن يكون مفتوحا أمام كل أنواع الكيانات المنظمة وغير المنظمة الموجودة ، كما يمكّن من طرح فرضيات حول العلاقة بين هذا القطاع والمكونات الأخرى للحياة الاجتماعية والاقتصادية .

تصنيف المنظمات غير الربحية (٨)

رغم أهمية عملية تعريف القطاع غير الربحي وتحديد سماته المشتركة إلا أن هذه العملية مع ذلك تشكل نصف التحدي المفاهيمي Conceptual Challenge الذي يتطلبه فهم هذا القطاع ، وتأتي العملية الأساسية الثانية وهي عملية التصنيف بنفس القدر من الأهمية ، وفيها يتم التعرف على الاختلافات المنهجية بين منظمات القطاع ولتشكل أساسا مناسبا لتصنيفها على هيئة مجموعات . إن التعريف والتصنيف جزئين من عملية متصلة ، فالأول يحدد العوامل المشتركة في كيانات المجموعة الواحدة ، والثاني يوضح الطرق التي تختلف فيها .

وهذا التمييز ضروري جدا للتحليل الجاد أو حتى الوصف العابر ، وكما ورد في وثيقة حديثة من وثائق الأمم المتحدة حيث تقول «أن كل العمليات الاقتصادية المطلوب وصفها على شكل إحصاءات تتطلب تصنيفا نظاميا ، فالتصنيفات ، كما يقال ، هي نظام اللغات المستخدم في التعبير عن ظاهرة ما (الأمم المتحدة ، ١٩٩٠) .

هذه الحاجة العامة لإيجاد نظام تصنيف ينطبق على القطاع غير الربحي بشكل خاص . إن التنوع في القطاع قد يتسبب ، في أحسن الحالات ، في عقد مقارنة ناقصة على مستوى القطاع بأكمله ، وقد يصل ، في أسوأ الحالات ، إلى التضليل الخطير . إن الدول التي تختلف اختلافا أساسيا في المقياس العام وفي كنه قطاعاتها غير الربحية ، تشترك مع هذا في العديد من القواسم المشتركة التي تتعلق بأنواع معينة من المنظمات . إن عدم توفر نوع من الأساس المنهجي لتجميع المعلومات فيما يتعلق بالأجزاء المكونة لهذا القطاع ، يحول دون إحراز تقدم يذكر في وصف القطاع ناهيك عن القيام بأبحاث جادة فيه عبر الدول Cross - National .

التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية :

The International Classification of Non - Profit Organisations (ICNPO)

يمكن القول بشكل عام إنه توجد ثلاثة أنظمة تصنيف شاملة بدرجة معقولة لتمييز القطاع الربحي على المستوي الدولي :

الأول : التصنيف القياسي الصناعي الدولي للأمم المتحدة :

UN's International Standard Industrial Classification (ISIC)

(الأمم المتحدة ، ١٩٩٠)

الثاني : التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية للجماعات الأوروبية :

European Communities' General Industrial Classification of Economic Activities (NACE) .

(يوروستات ، ١٩٨٥)

وأخيراً : التصنيف الوطني للكيانات المعفاة :

National Taxonomy of Exempt Entities (NTEE) .

والذي أعده المركز الوطني للإحصاءات الخيرية في الولايات المتحدة (هوجكنسون ، ١٩٩٠) . إلى أي مدى تنجح أو تفشل هذه الأنظمة على ضوء المعايير المحددة آنفا؟ يتصف كل من تصنيف الأمم المتحدة والتصنيف الأوربي بالمحدودية وينقصها عنصري الثراء المركب والأهمية كما تم وصفهما في مكان آخر (سالامون ، آنهاير ، ١٩٩٢ج) . بينما يتصف التصنيف الوطني بأنه معقد جدا ويفتقر إلى عنصري

الاقتصاد والدقة المتناهية . لذا شرعنا في وضع مدخل بديل يجمع بين ايجابيات كل منها ويتجنب الوقوع في سقطاتها كما يسد النواقص التي يعاني منها التصنيف الموجود في جانب القدرة النظيمية فيما يتعلق بالعالم النامي ، وكانت النتيجة إيجاد التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية ، ونحن نعتبر بأن هذا النظام قد لايكون مثالياً بالنسبة لتجارب وطنية معينة ، لأنه قد لايعكس المدى الكامل للنشاط غير الربحي في إطار وطني معين بالشكل الوافي الذي قد يعكسه التصنيف الوطني الخالص ، ومع ذلك فنحن نعتقد أن هذا النظام يوفر وسطية بين درجة التفصيل المثالية للعمل الوطني والمعدل المجدي للعمل المقارن ، وأن يقوم بذلك بينما يحقق درجة هامة من القدرة التنظيمية .

لقد تم تطوير مشروع التصنيف هذا من خلال عملية تعاونية ساهم فيها المساعدون المحليون في مشروع البحث المقارن للقطاع غير الربحي في جامعة جونز هوبكنز ، وأخذ النظام شكله من خلال البدء بنظام التصنيف القياسي الصناعي الدولي حيث تمت الإضافة إليه كلما دعت الحاجة ليعكس بإحكام حقيقة القطاع غير الربحي في الدول الاثنتي عشر المختلفة التي اختيرت لدراستها في هذا المشروع .

لقد بُذل جهد متواصل للمحافظة على القرب من نظام التصنيف الدولي لكي تتم الاستفادة من الأنظمة القائمة لبيانات الدخل الوطني واستخدامها لإعطاء المعلومات التي توثق مجموعة المنظمات التي تناولها التصنيف .

وقد انعكس هذا في استخدام نظام التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية لنفس المدخل الأساسي لحل مسائل التصميم المركزي للتصنيف الاقتصادي كما طورت الأمم المتحدة نظام التصنيف القياسي الصناعي على مدى الخمسة والأربعين

عاما الماضية ، ويظهر هذا في اختيار أساس التصنيف ووحدات التحليل . وتتضمن الملامح المركزية مايلي :

- التركيز على الأنشطة الاقتصادية :

فيما يتعلق بأساس التصنيف يستخدم التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية «النشاط الاقتصادي» للوحدة موضع الدراسة كعنصر أساسي للفرز ، لذا يتم التفريق بين الوحدات طبقا لأنواع الخدمات أو المنتجات التي تقدمها (مثل الصحة ، التعليم ، حماية البيئة) ، على خلاف مايقوم به التصنيف الوطني للكيانات المعفاة والذي يقطع هذا التجميع بحسب النشاط بتجميع آخر قائم على نوع الخدمة التي يقدمها كل كيان داخل منطقة نشاطه (مثل جمع التبرعات ، التأييد ، البحث) ، فالتصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية يلتزم بشدة بأسلوب تصنيف الأمم المتحدة التي يركز على هيمنة مجال النشاط ووحدات الفرز طبقا لمجال النشاط الرئيسي ، على سبيل المثال فإن المنظمة البحثية التي تتخصص في إجراء البحوث الصحية يمكن اعتبارها تبعا لذلك وفق هيكل التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية وكما في هيكل التصنيف القياسي الصناعي الأول للأمم المتحدة ، على أنها منظمة بحثية وليست منظمة صحية لأن البحث هو نشاطها الرئيسي .

- عنصر التحليل :

إن مفتاح إنجاح نظام تصنيف مبني على النشاط الاقتصادي كما في نظام التصنيف الصناعي القياسي ، يكمن في اختيار وحدة تحليل تتسم بدرجة كافية من التجانس لتجنب تشويه البيانات ، لهذا السبب فإن الاحصاءات القياسية الاقتصادية تستخدم

«المؤسسة Establishment » بدلا من «المشروع Enterprise » كوحدة للتحليل ، لأن المشاريع أحيانا تتكون من عدة مؤسسات ، كل منها تعمل بنوع مختلف اختلافا بسيطا من النشاط الاقتصادي ، لقد اتبعنا هذا الأسلوب في تصنيفنا المقترح وهو التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية ، فنحن نسعى على وجه الخصوص لاعتماد «المؤسسة» وليست «المنظمة» كعنصر رئيسي للتحليل ، فالمؤسسة بالضرورة مكان عمل المنظمة ما ، بتعبير آخر ، فإن المؤسسة وحدة أصغر من المنظمة ، إن المنظمة قد تدير نتيجة لذلك عددا من المؤسسات المختلفة ، كل منها لها نشاطها الاقتصادي ، ففي حالة منظمة كاريتاس الألمانية German Caritas Organisation على سبيل المثال ، فإن المستشفيات المنفصلة ومراكز الاستشارات الأسرية والوكالات الأخرى التي تشكل في مجموعها منظمة كاريتاس سيتم معاملتها «كمؤسسات» منفصلة ، سيصنف كل منها تبعا لنشاطها الرئيسي .

الهيكل الرئيسي للتصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية :

يقسم هذا التصنيف ، كما سيظهر الجدول رقم (١) لاحقا ، القطاع غير الربحي كما تم تعريفه سابقا إلى ١٢ مجموعة نشاط رئيسي Major Activity Groups بما فيها مجموعة للمتفرقات Catchall (التي لم تصنف في مكان آخر) .

هذه المجموعات الرئيسية الاثنا عشر مقسمة بدورها إلى ٢٤ مجموعة فرعية ، وكل مجموعة فرعية يمكن تقسيمها بدورها إلى عدد من الأنشطة ، لكن هذا التصنيف رهن التطوير لايحاول تحقيق درجة القياسية Standardisation على مستوى الأنشطة بسبب التنوع الكبير للقطاع غير الربحي في البيئات المختلفة ، فبينما يعتمد هذا التصنيف اعتمادا كبيرا علي التصنيف القياسي الصناعي الدولي للأمم المتحدة ، فإنه يستعير من

تصنيف الكيانات المعفاة التي تم مناقشته ، ويتضح هذا كأشد مايكون في إدخال فئة خاصة للمنظمات «الخيرية الوسيطة وتنمية التطوع» وهي المجموعة الثامنة .

Philanthropic Intermediary and Voluntarism Promotion

ولكن يضع هذا التصنيف كافة المنظمات التي تقوم بهذه الوظيفة في هذه الفئة بدلا من أن يضم بعض المؤسسات ومنظمات توزيع الأموال الأخرى إلى منظمات الخدمات والتي هي أقرب ماتكون إليها وغيرها في فئة «تحسين أحوال المجتمع » Community Improvement الغامضة كما جاء في نظام تصنيف الكيانات المعفاة .

الإيجابيات والسلبيات :

إن التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية المقترح لايخلو بالتأكيد من القصور ، فالعديد من الفوارق المقترحة يصعب تطبيقها في الممارسة ، فهناك منظمات بيئية كثيرة تشتغل ، على سبيل المثال ، في أنشطة التأييد والدعوة للمحافظة عليها ، فهل يجب تصنيفها طبقا لمجال النشاط أو لطبيعته؟ واتحادات العمال الألمانية شبيهة لها ، إذ تنغمس أحيانا كثيرة في توفير التدريب المهني ، وتعليم الكبار وتقديم الخدمات الاجتماعية فهل يجب معاملتها كاتحادات عمال أو كمنشآت تربوية أو وكالات خدمة اجتماعية ؟ وأبعد من هذا ، فإن طبيعة نوع معين من المنظمات قد تختلف بحسب مرحلة النمو السياسية والاقتصادية التي يعيشها البلد ، فعلى سبيل المثال تصنف روابط الأطباء أو المحامين كجمعيات مهنية أو خدمية لأعضائها في أغلب الدول المتقدمة ، بينما تمثل هذه المنظمات داعيا هاما لحرية التعبير وحقوق الإنسان في المجتمعات النامية ، ولسوء الحظ فإن التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية لا يأخذ ذلك في الحسبان ، حيث يتم

تصنيف كل الروابط المهنية كمجموعة واحدة رغم الاختلاف الذي قد يوجد فيما بينها ، ووفق الشروط السابق إيرادها فان هذا الأمر يجعل التصنيف لا محالة أقل دقة مما هو مطلوب ، والفضيلة الوحيدة التي تجبر هذا إن أغلب أنظمة التصنيف الأخرى تعاني من نفس القصور . وأخيرا فإن التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية رغم أنه اكثر اقتصادا من نظام التصنيف الوطني للكيانات المعفاة ، فإنه ، أي الأول ، أقل اقتصادا من نظام التصنيف القياسي الصناعي الدولي للأمم المتحدة والذي يحوي فئات أقل بكثير يتم بموجبها التمييز بين المنظمات غير الربحية ، وهذا بالطبع سيجعل استعمال تصنيف المنظمات غير الربحية أصعب من استعمال تصنيف الأمم المتحدة الأبسط بكثير ، وأكثر من ذلك فإن فئات التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية لاتتطابق مع تصنيف المجموعات المختلف جدا والمبثوث في الأنظمة القانونية الوطنية .

ومع ذلك فلحسن الحظ إن هذه النواقص تفضلها العديد من الايجابيات . ففي المقام الأول يتمتع نظام التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية بدرجة كبيرة من الاقتصاد ، رغم أنه يضاعف عدد المجموعات الرئيسية المخصصة للقطاع غير الربحي ثلاثة أضعاف بالمقارنة مع نظام التصنيف القياسي الصناعي للأمم المتحدة . لقد تم احتواء كامل القطاع غير الربحي في ١٢ مجموعة نشاط رئيسي و ٢٤ مجموعة فرعية . وأكثر من هذا فإنه يظل قريبا بدرجة كافية من نظام التصنيف القياسي الصناعي للأمم المتحدة ليعطي بصيص أمل معقول في إمكان استخدام أنظمة بيانات الدخل الوطنية لتوفير البيانات المطلوبة في تحليل هذا القطاع وفق مايقترحه التصنيف .

وفي المقام الثاني ، فإن التعقيد الإضافي الذي يطرحه نظام تصنيف المنظمات غير الربحية متعمد لزيادة عنصري الأهمية والثراء المركب لهيكل التصنيف الناتج . فلأول مرة يجعل نظام التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية في الإمكان التفريق بين

الأنواع العديدة المختلفة من المنظمات غير الربحية التي نشأت في السنوات الأخيرة مثل المنظمات البيئية ومنظمات الحقوق المدنية وروابط الأعمال والمؤسسات وكثير غيرها . كل هذه المنظمات كان يتم حشرها ضمن كم كبير بدون تمييز تحت عنوان «الأنشطة المجتمعية والاجتماعية والخدمات الشخصية الأخرى» في نظام التصنيف القياسي الصناعي للأمم المتحدة .

وفي نفس السياق ، يجعل التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية بالإمكان تجميع وإعادة تجميع المنظمات ليسمح بتسليط الضوء على عدد من الأبعاد الهامة للقطاع غير الربحي وأحد أكثر الفروقات إثارة للإهتمام وجد في الأدبيات ، على سبيل المثال ، هو الفرق بين منظمات «خدمة العامة» ومنظمات «خدمة الأعضاء» (انظر ، على سبيل المثال ، سالامون وابرامسون ، ١٩٨٢ ، سوماريوالا ، ١٩٨٣ ، سالامون ، ١٩٩٢) ، هذا التفريق جوهري في القانون الأمريكي ، الذي يسمح بتلقي الهبات وحسم قيمتها من الضرائب لصالح الفئة الأولى من المنظمات ، وبموجب نظام التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية فإن منظمات خدمة الأعضاء يمكن فصلها عن طريق التركيز علي المجموعة ١١ وهي «اتحادات وروابط المهن والأعمال» إضافة إلى «الأندية الاجتماعية والترفيهية والرياضية» التي تم تصنيفها ضمن المجموعة الفرعية ١٢٠٠ تحت عنوان الفنون والثقافة (٩) .

كما أن نظام التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية يستوعب بسهولة اثنين من الفروق الجوهرية الأخرى يتم وضعهما بين المنظمات غير الربحية :

الأول : هو التفريق بين المنظمات السياسية الحزبية والمنظمات غير الحزبية .

الثاني : هو التفريق بين الكنائس والمعابد اليهودية والمساجد والتجمعات الدينية الأخرى من جهة والمنظمات الأخرى من جهة ثانية .

فالمجموعة الأولي يتم تصنيفها ضمن فئة (٧٣٠٠) التي تم تجنيبها للأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى الشبيهة والتي غرضها الأساسي هو مساعدة مرشحين معينين للفوز بمنصب سياسي (بعكس الدعوة لقضية معينة أو موقف متعلق بسياسة) ، والمجموعة الأخرى تم تصنيفها ضمن مجموعة رئيسية (المجموعة ١٠) التي تم تجنيبها خصوصا للاجتماعات الدينية ، إن هذه المرونة التحليلية تمثل ايجابية جوهرية لنظام التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية ، فهو يظهر الثراء المركب لمشروع التصنيف وفق ماسبق إيراده .

الخاتمـــة

أصبح القطاع غير الربحي يشغل موقعا مركزيا في النقاش حول مستقبل الرعاية الاجتماعية وسياسات التنمية في أنحاء العالم ، ومن المحزن أن القدر المعروف عن هذا القطاع يتخلف بصورة مزرية عن تلبية الحاجة إلى المعلومات التي تنتج عن عملية وضع السياسات . في مثل هذه الظروف ، فإن تحسين قاعدة المعرفة عن هذا القطاع بأسلوب منهجي ومقارن لم يعد مطلبا أكاديميا ملحا فقط بل شأنا عاجلا من شئون السياسات العامة . إن تطوير مفهوم أوضح للقطاع غير الربحي ونظام أكثر تماسكا وقابلية للعمل لتصنيف المنظمات التي تشكل مفردات هذا القطاع ، يمثل خطوات أولى حاسمة نحو هذا الهدف ، فهي تشكل تطورا جوهريا في تقنية التفكير في مجال طالما افتقر إلى هذا التطور في تنمية المؤهلات المفهوماتية Development of Conceptual Equipment . فبينما لايمثل التعريف «البنيوي/ العملياتي» للقطاع غير الربحي ونظام التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية اللذين تم تناولهما هنا القول النهائي في هذا الموضوع ، فإننا مقتنعون بأنهما خطوتان في الاتجاه الصحيح ، فكلاهما تم اختبارهما بالمقارنة مع واقع اثنى عشر دولة تتوزعها القارات الرئيسية والأديان المختلفة والأنظمة الاجتماعية في العالم ، حيث ثبتت فاعليتهما ، لذا فإننا نأمل بانهما سيوفران أخيرا أساسا مفيدا يبنى عليه .

التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية

المجموعة (١) : الثقافة والترفيه

المنظمات والأنشطة في المجالات العامة والمتخصصة ، الثقافية والترفيهية .

١١٠٠ الثقافة

الإعلام والاتصالات

الفنون المرئية ، العمارة ، فن الخزف

الفنون التمثيلية

الجمعيات التاريخية ، الأدبية والإنسانية

المتاحف

حدائق الحيوان والأحواض المائية

١٢٠٠ الترفيه

الأندية الرياضية

الأندية الترفيهية والاجتماعية

١٣٠٠ أندية الخدمات

المجموعة (٢) : التعليم والبحث

المنظمات والأنشطة التي تدير وتدعم وتنمي وتقوم وتساند وتخدم التعليم والبحث .

٢١٠٠ التعليم الابتدائي والثانوي

التعليم الأساسي والابتدائي والثانوي

٢٢٠٠ التعليم العالي

التعليم العالي (المستوى الجامعي)

٢٣٠٠ التعليم الآخر

المدارس المهنية / التقنية

تعليم الكبار / التعليم المستمر

٢٤٠٠ البحث

البحث الطبي

العلوم والتكنولوجيا

العلوم الاجتماعية ، دراسات السياسات

المجموعة (٣) : الصحة

المنظمات التي تشتغل بالأنشطة المتصلة بالصحة ، وتوفير الرعاية الصحية ، وكل من الخدمات العامة والمتخصص ، وإدارة خدمات الرعاية الصحية وخدمات الإسناد الصحية .

٣١٠٠ المستشفيات والتأهيل

المستشفيات

التأهيل

٣٢٠ بيوت التمريض

بيوت التمريض

٣٣٠٠ الصحة العقلية ومعالجة الازمات

المستشفيات النفسية

معالجة الصحة العقلية

معالجة الأزمات

٣٤٠٠ خدمات صحية أخرى

الصحة العامة والثقافة الصحية

العلاج الصحي ، العيادات الخارجية بشكل أساسي

الخدمات الطبية التأهيلية

خدمات الطوارىء الطبية

المجموعة (٤) : الخدمات الاجتماعية

المنظمات والمؤسسات التي تقدم الخدمات الانسانية والاجتماعية للمجتمع أو لمجموعة سكانية معينة .

٤١٠٠ الخدمات الاجتماعية

رعاية الطفل ، خدمات الطفل ، الرعاية النهارية

خدمات الشباب ورعاية الشباب

خدمات الأسرة

خدمات المعاقين

خدمات المسنين

العون الذاتي والخدمات الشخصية الاجتماعية الأخرى

٤٢٠٠ الطوارىء والإغاثة

الوقاية من والسيطرة على آثار الكوارث والطوارىء

الملاجىء المؤقتة

معونة اللاجئين

٤٣٠٠ دعم الدخل والمحافظة عليه

دعم الدخل والمحافظة عليه

المعونة المادية

المجموعة (٥) البيئة:

المنظمات التي تدعو وتقدم الخدمات للمحافظة على البيئة ، ومقاومة التلوث والوقاية منه ، والثقافة والصحة البيئية وحماية الحيوان .

٥١٠٠ البيئة

السيطرة على التلوث والحد منه

حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها

تجميل البيئة والمساحات المفتوحة

٥٢٠٠ الحيوانات

حماية الحيوان والعناية به

المحافظة على الحياة البرية وحمايتها

الخدمات البيطرية

المجموعة (٦) : التنمية والإسكان:

المنظمات التي تدعو لتنمية البرامج وتقديم الخدمات للمساعدة في تحسين أحوال المجتمعات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع .

٦١٠٠ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية

منظمات المجتمع والاحياء

التنمية الاقتصادية

التنمية الاجتماعية

٦٢٠٠ الاسكان

رابطة الإسكان

معونة الإسكان

٦٣٠٠ التوظيف والتدريب

برامج التدريب الوظيفي

الاستشارة والإرشاد المهني

التأهيل المهني والورش المحمية

المجموعة (٧) : القانون ، الدفاع والسياسة:

المنظمات والمجموعات التي تعمل على حماية ورعاية الحقوق المدنية وغيرها ، أو التي ترعى الاهتمامات الاجتماعية والسياسية في الدوائر العامة أو المتخصصة أو التي تقدم خدمات قانونية وترعى السلامة العامة .

٧١٠٠ منظمة الدفاع والمواطنة

منظمة الدفاع (Advocacy)

رابطة الحقوق المدنية

الرابطة العرقية

روابط المواطنة

٧٢٠٠ القانون والخدمات القانونية

الخدمات القانونية

الوقاية من الجريمة والسلامة العامة

تأهيل المنحرفين

رعاية الضحايا

روابط حماية المستهلك

٧٣٠٠ المنظمات السياسية

الأحزاب والمنظمات السياسية

المجموعة (٨) : الوسائط الخيرية وتنمية التطوع

المنظمات الخيرية والمنظمات الداعية للإحسان والأنشطة الخيرية .

٨١٠٠ الوسائط الخيرية وتنمية التطوع

المؤسسات المانحة

تنمية وتشجيع التطوع

منظمات جمع التبرعات

المجموعة (٩): الأنشطة الدولية

المنظمات التي تدعو إلى تفاهم ثقافي متبادل أكبر بين شعوب من دول وخلفيات تاريخية مختلفة ، وتلك التي تقدم الإغاثة خلال الطوارىء وترعى التنمية والرفاه في الخارج .

٩١٠٠ الأنشطة الدولية

برامج التبادل والصداقة والثقافة

روابط معونات التنمية

منظمات الكوارث والإغاثة الدولية

منظمات السلام وحقوق الإنسان الدولية

المجموعة (١٠) : الدين:

المنظمات التي تدعو إلى عقائد دينية وترعى الشعائر والخدمات الدينية ، وتتضمن الكنائس والمساجد ومعابد اليهود ، والمعابد والأضرحة والمعاهد اللاهوتية والأديرة

والمؤسسات الدينية الشبيهة ، بالإضافة إلى الروابط وروافد هذه المنظمات .

١٠١٠٠ التجمعات والروابط الدينية

التجمعـــات

روابط التجمعات

المجموعة (١١) : روابط واتحادات العمال والمهن:

المنظمات التي ترعى وتنظم وتحمي الأعمال والمصالح المهنية ومصالح العمل

١١١٠٠ روابط واتحادات العمال والمهن

روابط الأعمال

الروابط المهنية

اتحادات العمال

المجموعة (١٢) : منظمات أخرى (لم تصنف سابقا)

١٢١٠٠ منظمات أخرى .

الحواشـــي

١ - يستقي هذا المقال مادته من مصدرين هما : سالامون وانهاير ، ١٩٩٢أ ، وسالامون وانهاير ١٩٩٢ ب وسالامون وانهاير ١٩٩٢ ج .

٢ - يعتمد هذا القسم بشكل كبير علي مقال أطول (سالامون وانهاير ١٩٩٢ ب) حول مشكلة تعريف القطاع غير الربحي .

٣ - للإطلاع على المزيد من المناقشة لنظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية ومعالجته للقطاع غير الربحي ، انظر آنهاير ورودني وسالامون ١٩٩٢ ، وللاطلاع على مناقشة معالجة القطاع وفق الإحصاء الأوروبي (يوروستات) بالاستناد إلى نظام الحسابات الأوروبي ، انظر مقال آنهاير ، ناب وسالامون .

٤ - في إجراء هذه العمليات الحسابية فإن محاسبي نظام الحسابات الوطنية يفترض أن يخصموا أي قيمة لناتج الخدمة يزيد عن الأجر المستلم ، بعبارة أخرى إذا كانت المنظمة تدعم خدمة معينة وتتقاضى أقل من قيمتها السوقية الحقيقية ، فإن الفرق بين الثمن الذي تقاضته وسعر الخدمة يعامل على أنه تبرع للمنظمة ويعتبر جزءا من إيرادها الكلي .

٥ - انظر وصف هذا المشروع في سالامون وآنهاير ، ١٩٩٢أ ، وفي العمل الفعلي لهذا المشروع تم توجيه عناية مركزة بشكل أشد وقد تم استبعاد المنظمات الحزبية السياسية والمؤسسات الدينية الشعائرية على وجه الخصوص .

٦ - تعتمد المناقشة هنا بشكل واسع على سالامون ، ١٩٧٠ .

٧ - يشير الدليل التجريبي في هذه النقطة بوضوح إلى أن درجة السيطرة التي يحدثها التمويل الحكومي مبالغ فيه عموماً ، وللحصول على ملخص لهذا الدليل ، انظر سالامون ١٩٨٧ .

٨ - هذا القسم هو موجز لمقال أطول (سالامون وآنهاير ، ١٩٩٢ ج) حول تصنيف المنظمات غير الربحية .

٩ - يدرج بعض المحللين أندية الخدمات أيضا (المجموعة الفرعية ١٣٠٠) كمنظمات لخدمة الأعضاء .

المراجع

- مؤسسة آغاخان (١٩٨٧) ، بيان نيروبي ، تقرير حول مؤتمر البيئة المساعدة : المساهمة الفاعلة للقطاع الخاص في التنمية في أفريقيا ماتحت الصحراء ، باريس .

- آنهاير ، هـ .ك ، سيبل ، و .(اعداد) ، (١٩٩٠) ، القطاع الثالث : دراسات مقارنة للمنظمات غير الربحية ، دي جرويتر ، برلين .

- آنهاير ، هـ .ك ، رودني ، ج ، سالامون ، ل.م .(١٩٩٢) القطاع غير الربحي في نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية : التعريف والمعالجة والممارسة ، أوراق العمل لمشروع البحث المقارن في القطاع غير الربحي بجامعة جونز هوبكنز ، رقم ٤ معهد جامعة جونز هوبكنز لدراسات السياسات ، بلتيمور .

- آنس ، س .(١٩٨٧) هل تستطيع التنمية صغيرة الحجم أن تتحول إلى سياسة عامة ؟ دراسة حالة أمريكا اللاتينية ، التنمية العالمية ، الملحق ١٥ ، ١٢٩ ، ١٣٤ .

- برنتون م .(١٩٨٥) القطاع التطوعي في الخدمات الاجتماعية البريطانية ، ص ٩ ، لونجمان للنشر ، لندن .

- دويتش ، ك .(١٩٦٣) أعصاب الحكومة ، ص ١٦ - ١٨ ، فرى برس ، نيويورك .

- درابك ، أ.ج .(١٩٨٧) بدائل التنمية : التحدي أمام المنظمات غير الحكومية - عرض عام للقضايا ، التنمية العالمية ، الملحق ١٥ ، ١ - ٥ .

- ديرننغ ، أ.ب .(١٩٨٩) العمل القاعدي : محاربة الفقر والانحدار البيئي ، ورقة وورلد وتش ٨٨ ، معهد وورلد وتش ، واشنطن .

- يوروستات (١٩٨٥) ن أ سى أ . التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في الجماعات الأوروبية ، مكتب المنشورات الرسمية للمجموعة الأوربية ، لكسمبورج .

- هانسمان ، هـ (١٩٨٧) النظريات الاقتصادية للمنظمات غير الربحية ، في و . و . باول (معد) القطاع غير الربحي : كتاب بحوث ، ص ٢٨ ، مطبعة جامعة ييل ، نيو هيفن .

- هاتش ، س . (١٩٨٠) خارج الدولة : المنظمات التطوعية في ثلاث مدن ، ص ١٢ ، كروم هيلم ، لندن .

- هوجكنسون ، ف . أ . (١٩٩٠) رسم خريطة للقطاع غير الربحي في الولايات المتحدة : مضامين للبحث ، فولانتاس ، ١ (٢) ، ٦ - ٢٢ .

- هوبكنز ، ب . (١٩٨٧) قانون المنظمات المعفاة من الضرائب ، جون وايلي وأولاده ، نيويورك .

- جيمس ، أ . (١٩٨٧) القطاع غير الربحي من منظور مقارن ، فى و . و . باول (معد) القطاع غير الربحي : كتاب بحوث ، مطبعة جامعة ييل ، نيوهيفن .

- جيمس ، أ . (١٩٨٩) (إعداد) القطاع غير الربحي من منظور دولي : دراسات في الثقافة والسياسات المقارنة ، مطبعة جامعة اكسفورد ، اكسفورد .

- كندال ، ج . ، ناب ، م .ر .ج . ، باتون ، ر . ، توماس ، أ . (١٩٩٢) «الاقتصاد الاجتماعي» في المملكة المتحدة ، فى ج .ديفورنى ، ج .ل . ، مونزون كامبوس (معدين) القطاع الثالث : المنظمات التعاونية والتبادلية وغير الربحية ، جامعة دى بويل ، بروكسل .

- كوشنر ، ب . (١٩٩٠) (معد) التضامن الجديد ، مطابع جامعة فرنسا ، باريس .

- مكارثي ، ك .د . ، هوجكنسون ، ف . ، سوماريوالا ، ر . (١٩٩٢) القطاع غير الربحي في المجتمع الدولي ، ص ٣ ، جوسي باس للنشر ، سان فرانسيسكو .

- أونيل ، م . (١٩٨٩) امريكا الثالثة : بروز القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة ، ص ٢ ، جوسي باس ، سان فرانسيسكو ١٩٨٩ .

- بيكاردا ، هـ . (١٩٧٧) القانون والممارسة المتصلين بالجمعيات الخيرية ، بتروورث وشركاه ، لندن .

- سالامون ، ل . (١٩٧٠) التاريخ والنظرية المقارنين للتحديث ، السياسة العالمية ، ٢٣ ، ٨٣ - ١٠٣ .

- سالامون ، ل .م . (١٩٨٧) شركاء في الخدمة العامة : مدى ونظرية العلاقات الحكومية وغير الربحية ، في و .و باول (معد) القطاع غير الربحي : كتاب بحوث ، مطبعة جامعة ييل ، نيوهيفن .

- سالامون ، ل .م . (١٩٩٢) القطاع غير الربحي في أمريكا : كتاب تمهيدي ، مركز المؤسسات (فاونديشن سنتر) ، نيويورك .

- سالامون ، ل .م . ، ابرامسون ، أ . (١٩٨٢) الميزانية الاتحادية والقطاع غير الربحي ، مطبعة المعهد الحضري (إيربان انستتيوت) ، واشنطن .

- سالامون ، ل .م . ، انهاير ، هـ . ك (١٩٩٢ أ) نحو فهم للقطاع الدولي غير الربحي : مشروع البحث المقارن للقطاع غير الربحي في جامعة جونز هوبكنز ، الإدارة والقيادة غير الربحية ، ٢ ، ٣١١ - ٣٢٤ .

- سالامون ، ل .م . ، انهاير ، هـ . ك (١٩٩٢ ب) بحثا عن القطاع غير الربحي (١) : مسألة تعريفات ، فولانتاس ، ٣ (٢) ، ١٢٥ - ١٥٢ .

- سالامون ، ل .م . ، انهاير ، هـ . ك (١٩٩٢ ج) بحثا عن القطاع غير الربحي (٢)

: التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية ، فولانتاس ، ٣ (٣) ، ٢٦٧ - ٣٠٩ .

- سايمون ، ج . (١٩٨٧) المعاملة الضريبية للمنظمات غير الربحية : مراجعة لسياسات الولايات والحكومات الاتحادية ، في و .و . باول (معد) القطاع غير الربحي : كتاب بحوث ، مطبعة جامعة ييل ، نيوهيفن .

- تايلور ، م . (١٩٩٢) الدور المتغير للقطاع غير الربحي في بريطانيا : الاتجاه نحو السوق ، في ب .جبسون ، ر . كرامر ، ل .م . سالامون (معدون) ، الحكومة والقطاع غير الربحي : علاقات نامية في دول الرفاه ، جوسي باس ، سان فرانسيسكو .

- الأمم المتحدة (١٩٦٨) نظام الحسابات الوطنية (السلسلة ف ، رقم ٢ ، المراجعة ٣ ، ص ٧٢) ، الأمم المتحدة ، نيويورك .

- الأمم المتحدة (١٩٩٠) التصنيف القياسي الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية ، المراجعة ٣ ، سلسلة الأوراق الاحصائية م ، رقم ٤ ، الأمم المتحدة ، نيويورك .

تعريف بالمؤلفين

ليسترت سالامون :

مدير معهد دراسات السياسات ، جامعة جونز هوبكنز ، بلتيمور ، الولايات المتحدة الامريكية .

هيلموت انهاير :

أستاذ مساعد لعلم الاجتماع في جامعة رتغرز ، وباحث مشارك في معهد دراسات السياسات ، جامعة جونز هوبكنز ، بلتيمور ، الولايات المتحدة الامريكية .

بطاقة تعريفية بمترجم الكتاب

بدر ناصر المطيري

- من مواليد الكويت عام ١٩٦٠ .

- حاصل على الإجازة الجامعية من كلية الآداب قسم اللغة الإنجليزية بجامعة الكويت عام ١٩٨٣ .

- شغل عدة مناصب في وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية منها :

أ - مراقب الشئون الاسلامية (٨٣ - ١٩٩١) .

ب - مدير مكتب الادارة العليا (٩١ - ١٩٩٤) .

جـ - مدير الصندوق الوقفي للكتاب الاسلامي (٩٢ - ١٩٩٣) .

د - مدير المكتب الفني للوزير (١٩٩٤) .

هـ - رئيس قطاع التنسيق والعلاقات الخارجية (١٩٩٥) .

صدر له :

أ - ترجمة لتقرير «المنظمات الكويتية غير الحكومية ودورها في تدفق المعونات إلى الدول النامية» إعداد البنك الدولي - نشر الامانة العامة للاوقاف - دولة الكويت ، ١٩٩٣ .

ب - «من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي» جمع وإعداد وترجمة - نشر الأمانة العامة للأوقاف ، دولة الكويت ، ١٩٩٤ .

- من المهتمين بشئون العمل الخيري والتطوعي .

فهـــرس المحتويـات

الموضوع	الصفحة
مـقـدمـة الناشـر	٣
مـــــدخل	٥
الخـــلاصـــة	١١
المقـــدمـــة	١٣
تعـريف القطاع غـيـر الربحي	١٨
تصنيف المنظمـات غـير الربحيـة	٣١
الخـــاتمة	٤١
جدول التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية	٤٢
الحـــواشي	٥٠
المـــراجـــع	٥٢